



بنك الكويت الوطني
العام 2023
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
01 فبراير 2024



الأحد، 4 فبراير 2024

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 1 فبراير 2024 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر – نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت للعام 2023. ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية لعام 2023.

كما عهدنا في مؤتمراتنا السابقة، سنبدأ بعرض بيان اخلاء المسؤولية. أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية عن البيئة التشغيلية وأبرز مؤشرات أداء البنك خلال العام 2023 من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم تنتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم تنتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

عصام الصقر:

مساء الخير جميعاً. يسعدني تواجدي معكم اليوم لحضور مؤتمر المحللين واستعراض النتائج المالية للمجموعة عن العام 2023، واطلاعتكم على أداء بنك الكويت الوطني خلال هذه الفترة.

أنهى الاقتصاد العالمي العام 2023 بشكل أفضل مما كان متوقفاً في وقت سابق من العام، لكن اختبار مدى مرونة الاقتصاد الكلي سيتواصل خلال العام 2024.

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فقد أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي أداءً استثنائياً، مدعومة بدورة الإصلاحات الإيجابية في بعض الأسواق بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات النفط على مدار العام. ومن المتوقع أن تظل آفاق النمو في المنطقة قوية نسبياً نظراً لوجود بيئة مشجعة لتحسن الظروف الاقتصادية. ومع ذلك، فإننا نبقي حذرين حيث لا تزال اقتصادات دول المنطقة معرضة لظروف اقتصادية عالمية أضعف.

وفي الكويت، أنهى الاقتصاد العام بشكل إيجابي، مدعوماً ببعض المكاسب في نمو الائتمان، والقوة على الرغم من عودة الإنفاق الاستهلاكي إلى مستوياته الطبيعية، وانعاش النشاط العقاري، وتحسن أداء سوق الأوراق المالية.

ونتوقع أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت في العام 2024 انكماشاً طفيفاً، حيث من المرجح أن تؤدي التخفيضات الإضافية في إنتاج النفط إلى إبقاء النمو الرئيسي منخفضاً على الرغم من المستوى المتوقع لنمو يتجاوز 3.0% للقطاع غير النفطي.

وعلى غرار ذلك، شهد العام 2023 أفضل أداء لعقود المشاريع خلال السنوات الخمس الماضية، على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي والائتماني، حيث بلغت قيمة العقود التي تم ترسيبها أكثر من 2.5 مليار دينار كويتي، متجاوزة قيمة عقود العام الماضي بنحو 300%. ونرى انتقالاً لهذا الزخم خلال العام الحالي مع التحسن المستمر في الظروف السياسية؛ الأمر الذي يدعم توقعاتنا بارتفاع مستويات النمو غير النفطي.

أما بالنسبة لبنك الكويت الوطني، فقد واصلنا تقديم أداء قوي بدعم من نموذج أعمالنا المتنوع واستثمارنا الاستراتيجية ومرونتنا في مواجهة مختلف الظروف الاقتصادية، حيث حققنا صافي ربح قدره 560.6 مليون دينار كويتي لفترة العام الكامل المنتهية في ديسمبر 2023، بنمو بلغ 10.1%.

وعلى الصعيد التشغيلي، فقد حققنا نموًا في صافي الدخل التشغيلي بنسبة 15.6% على أساس سنوي، حيث بلغ 1.2 مليار دينار كويتي لهذا العام. وقد تحقق هذا الزخم المتزايد في الأداء التشغيلي في المجالات الرئيسية بما في ذلك العمليات الدولية وإدارة الثروات.

ويظل بنك الكويت الوطني ملتزمًا بتحقيق قيمة لمساهمييه في ظل استمرار تحسن نسب الأداء مع وصول العائد على متوسط الأصول إلى 1.53% والعائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 15.0% للعام 2023.

وستواصل المجموعة تنفيذ استراتيجية النمو المسؤولة، والاستثمار في الابتكار والتقنيات الجديدة، حيث تعمل استثماراتنا الرقمية على ترسيخ قيادة البنك على صعيد التركيز على تلبية احتياجات العملاء وإعطاء الأولوية لتجربة المستخدم.

وفي الكويت، نواصل تركيزنا الاستراتيجي على تعزيز مكانتنا في قطاعات السوق الرئيسية، وتوسيع قاعدة عملائنا من خلال العروض الرقمية وتجربة العملاء الاستثنائية. وعلى مستوى الشركات، فإننا لا نزال في طليعة أجندة مشاريع البنية التحتية في الكويت. وتستمر خطط التنويع لدينا في الاستفادة من ذراعنا الإسلامي بنك بوبيان، وعملياتنا الدولية، حيث استمرت زيادة مساهمة كل منهما في المجموعة.

علاوة على ذلك، وتماشياً مع الخطط الاستراتيجية للمجموعة للتوسع وتقديم حلول شاملة للاستثمار وإدارة الثروات، قمنا بتدشين "الوطني للثروات" لتزويد قاعدة العملاء من ذوي الملاة المالية العالية بعروض مخصصة تلبي احتياجاتهم المتغيرة.

وبالمثل، وتماشياً مع نهجنا الاستراتيجي نحو تعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمراعي لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من خلال تحقيق مستويات أعلى من التكامل، يواصل البنك توسيع ممارساته المصرفية المسؤولة للعملاء وجميع أصحاب المصلحة لدينا لدعم جهودهم في مبادرات التحول الأخضر.

إلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض معكم النتائج المالية للربع الرابع والفترة الكاملة للعام بمزيد من التفاصيل.

إليك سوجيت.

أشكرك السيد/ عصام.

سوجيت رونغي:

مساء الخير وأهلاً بكم جميعاً.

يسعدني اقتناص هذه الفرصة لاطلاعكم على النتائج المالية للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 .

قمنا بالإعلان عن تسجيل صافي ربح قدره 560.6 مليون دينار كويتي في العام 2023، والذي يعتبر أعلى ربح على الإطلاق تسجله المجموعة في تاريخها، وبنمو بلغت نسبته 10.1% مقارنة بمستويات العام الماضي. وتعكس تلك النتائج مدى قوة الأداء التشغيلي للمجموعة وتؤكد النمو المستمر لأنشطة أعمالنا.

وقبل الخوض في تفاصيل نتائجنا المالية، أود أولاً أن أتطرق بإيجاز للبيئة التشغيلية بصفة عامة خلال السنة المالية 2023 .

استفاد البنك من ارتفاع أسعار الفائدة واستقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة في الكويت على مدار العام 2023. كما شهدت الأوضاع التضخمية في الولايات المتحدة وبعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى تحسناً تدريجياً، إلا أنه لا يمكن استبعاد مخاطر الركود بالكامل. كما كان للتطورات الجيوسياسية في المنطقة وخارجها تأثيرات وانعكاسات سلبية على البيئة التشغيلية العالمية، خاصة في الربع الأخير من العام 2023.

وننتقل الآن لتغطية نتائجنا المالية عن السنة المالية 2023.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، سجل البنك صافي ربح قدره 560.6 مليون دينار كويتي أي بنمو بلغت نسبته 10.1% على أساس سنوي، أو ما يعادل 51.5 مليون دينار كويتي. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار الفائدة ونمو حجم الأعمال وتحسن الأداء التشغيلي. إذ نمت قروض المجموعة بنسبة 6.1% على أساس سنوي عبر خطوط الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة. كما ساهمت الاستثمارات في أوراق مالية في تعزيز أصول المجموعة بنمو قدره 22.2% مقارنة بديسمبر 2022.

ويوضح الجانب الأيمن من شريحة العرض الفئات التشغيلي، أي الأرباح قبل احتساب المخصصات والضرائب، والذي بلغ 740.3 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 116.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 18.7% مقارنة بالعام 2022. كما نما صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 157 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 15.6%، فيما ارتفعت التكاليف بنحو 40.3 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 10.4%، مقارنة بمستويات العام 2022.

ويعكس صافي الربح المسجل في الربع الرابع من العام 2023 والذي بلغت قيمته 129.5 مليون دينار كويتي نمو الإيرادات التشغيلية على أساس ربع سنوي على خلفية ارتفاع صافي إيرادات الفوائد، وإن كان تأثر بارتفاع التكاليف وخسائر انخفاض القيمة.

وسوف نتطرق بعد قليل بالمزيد من التفاصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على الإيرادات والهوامش والتكاليف.

كما يواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً جيداً حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 22.4% من مصادر الإيرادات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

وهنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

ويوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد إلى 905.1 مليون دينار كويتي في العام 2023، بنمو بلغت نسبته 19.8% مقارنة بالعام 2022، على خلفية الاستفادة بصفة رئيسية من ارتفاع أسعار الفائدة ونمو حجم الاقراض والاستثمارات في أوراق مالية على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة. وبالنظر إلى الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة يمكننا

ايضاً ملاحظة نمو متوسط الأصول المدرة للإيرادات بنحو 2.1 مليار دينار وبنسبة 6.3% مقارنة بمستويات ديسمبر 2022 لتصل إلى 34.9 مليار دينار كويتي.

كما نلاحظ من خلال الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض تحسن متوسط صافي هامش الفائدة في العام 2023 وصولاً إلى 2.59%، ليعكس بذلك تحسناً بمقدار 29 نقطة أساس مقارنة بالعام 2022 بدعم من ارتفاع العائدات، وذلك على الرغم من زيادة تكلفة التمويل. حيث بلغ متوسط العائد وتكلفة التمويل 5.83% و3.63%، على التوالي. ويعزى ارتفاع تكلفة التمويل بصفة رئيسية إلى إعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتزايدة، والتحول المحدود من الودائع منخفضة التكلفة إلى الودائع لأجل، هذا إلى جانب الودائع ذات الأجل الطويلة التي حصلت عليها المجموعة. في ذات الوقت، ما زالت المجموعة تستفيد من القاعدة العامة القوية والمستقرة من وداائع عملاء التجزئة .

وبالنسبة للربع الرابع من العام 2023، استقر صافي هامش الفائدة عند مستوى 2.68%، بتحسن بلغت نسبته 6.22% مقابل 6.12% في الربع الثالث من العام 2023. وبالمثل، ارتفعت تكلفة التمويل إلى 3.98% في الربع الحالي مقابل 3.85% في الربع الثالث من العام 2023.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة لارتفاع صافي هامش الفائدة بواقع 29 نقطة أساس، أي من 2.30% في العام 2022 إلى 2.59%. حيث ساهمت كلا من القروض والأصول الأخرى المدرة للفوائد، بدعم قوي من ارتفاع أسعار الفائدة على أساس سنوي وتزايد حجم أنشطة الأعمال، في نمو صافي هامش الفائدة بنحو 121 نقطة أساس و86 نقطة أساس على التوالي. إلا أن ارتفاع تكلفة التمويل أثر سلباً على صافي هامش الفائدة بنحو 178 نقطة أساس.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

كما نلاحظ أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، أن إجمالي إيرادات غير الفوائد بلغ 261.6 مليون دينار كويتي في العام 2023، أي أعلى بنحو 7.7 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام 2022. وقد ساهم صافي الأتعاب والعمولات بما قيمته 196.6 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملة الأجنبية بما قيمته 36.1 مليون دينار كويتي، بينما بلغت مساهمة مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 28.9 مليون دينار كويتي.

وسجلت إيرادات الرسوم والعمولات نمواً قوياً بلغت قيمته 14.8 مليون دينار كويتي، أي أعلى بنسبة 8.2% مقارنة بالعام 2022 مما يعكس المساهمة القوية عبر قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة. في حين انخفضت إيرادات التعامل بالعملة الأجنبية في العام 2023 مقارنة بمستويات العام السابق والتي استفادت بصورة أوسع من التحركات المواتية للعملة الأجنبية، بما في ذلك إصدارتنا من الأوراق المالية الدائمة المقومة بالدولار ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال.

ونمت الإيرادات الأخرى من غير الفوائد بنحو 12.2 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام 2022، فيما يعزى بصفة رئيسية لارتفاع صافي إيرادات الاستثمار، والذي تأثر إيجابياً نتيجة لارتفاع تقييمات السوق والتوزيعات.

وتتميز إيرادات الأتعاب والعمولات بتنوع مصادرها عبر نطاق واسع من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة التي نعمل بها. كما تعتبر مصادر الإيرادات من غير الفوائد المتصلة بأنشطة الأعمال الأساسية من أبرز المصادر الرئيسية للإيرادات.

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 426.5 مليون دينار كويتي في العام 2023، أي مرتفعاً بنسبة 10.4% مقارنة بالعام 2022. ويعكس نمو التكلفة إلى حد ما زيادة مستويات أنشطة الأعمال في الكويت وعلى مستوى شبكة

الفروع الخارجية للمجموعة. وتضمنت المصاريف الإدارية الأخرى تبرعات بقيمة 2.8 مليون دينار كويتي والموجهة لمختلف المبادرات الإنسانية في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية الذي يتبناه بنك الكويت الوطني.

كما تشمل المصروفات التشغيلية للمجموعة مواصلة ضخ الاستثمارات نحو عدد من المبادرات الجوهرية والتقنيات والعمليات الرقمية، بما يمكن المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها والاستفادة القصوى من مواردها لتحسين الكفاءة التشغيلية.

وتواصل قنواتنا ومنتجاتنا الرقمية لعب دوراً حيوياً في خدمة العملاء مع الارتفاع الملحوظ للمعاملات الإلكترونية والتي وصلت إلى مستويات قياسية. كما نواصل تقديم عروض المنتجات الانتقائية في مناطق جغرافية معينة، مثل أنشطة إدارة الثروات العالمية، والتوسع في العمليات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، ومن خلال الاستفادة من شبكتنا الخارجية .

ونتيجة للنمو الملحوظ الذي شهدته الإيرادات التشغيلية والتحكم في نمو التكاليف، بلغ معدل التكلفة إلى الدخل 36.6% في العام 2023 مقابل 38.2% في العام 2022.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

حيث بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 103.1 مليون دينار كويتي في العام 2023، أي بزيادة قدرها 57.7 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام الماضي. وكما تذكرون، تميز العام 2022 باسترداد مخصصات محددة بمبالغ كبيرة، والتي لم يكن من المتوقع أن تتكرر في العام الحالي. وتضمنت مخصصات العام 2023 مخصصات خسائر الائتمان بقيمة 81.8 مليون دينار كويتي، وذلك في سياق أنشطة الاعمال الاعتيادية في الكويت والمواقع الخارجية الأخرى. وبلغت قيمة المخصصات المحددة 44.5 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة المخصصات العامة 37.2 مليون دينار كويتي، والتي تضمنت عنصر هام خاص بالمخصصات العامة الاحترازية. وما تزال المجموعة تحرص على اتباع نهجاً محافظاً في إدارة مخاطر الائتمان.

وبلغت تكلفة المخاطر في العام 2023 نحو 36 نقطة أساس مقابل 3 نقاط أساس في العام 2022، على خلفية الاستفادة من استرداد المخصصات كما اوضحنا سابقاً.

وترتبط خسائر انخفاض القيمة الأخرى البالغة 21.3 مليون دينار كويتي بصفة رئيسية بانخفاض قيمة الشهرة بمبلغ 20.2 مليون دينار كويتي فيما يتعلق ببنك الكويت الوطني - مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة ما يزال قوياً ويتمتع بمستويات مستقرة من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمية قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال استعراض هذه الشريحة، أود التوسع في شرح مسألة تنوع أرباح المجموعة عبر خطوط الأعمال المختلفة.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد.

وقمنا بإدخال تحسينات على التحليل القطاعي (الإيضاح رقم 3) في البيانات المالية للعام الحالي ليعكس نتائج الخدمات المصرفية للأفراد بشكل منفصل. وبالمثل، فإن خدمات قطاع NBK Wealth، باعتباره من أبرز

مجالات التركيز ونظراً لما يحظى به من اهتمام كبير من قبل المجموعة، فقد تم الإفصاح عن نتائج أعماله بشكل منفصل. ويوفر NBK Wealth خدمات إدارة الأصول والوساطة المالية والإقراض والودائع وغيرها من العروض المخصصة والمبتكرة للأفراد من أصحاب الثروات والعملاء من المؤسسات في جميع أنحاء المجموعة، مما يعزز من جهود التنوع التي تحرص عليها المجموعة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية للأفراد ساهمت بنسبة 20% و18% في صافي الإيرادات التشغيلية وأرباح المجموعة، على التوالي. وبالمثل، ساهمت الخدمات المصرفية للشركات بنسبة 14% و25% في صافي الإيرادات والأرباح التشغيلية للمجموعة.

من جهة أخرى، ساهمت العمليات الخارجية للمجموعة بنسبة 24% من صافي الإيرادات التشغيلية وبنسبة 23% من أرباح المجموعة، بما يعكس قوة الأداء التشغيلي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي ربح قدره 80.4 مليون دينار كويتي في العام 2023، مرتفعاً بنسبة 39.2% مقارنة بالعام 2022 فيما يعزى إلى انخفاض المخصصات وتحسن الاداء التشغيلي.

أما NBK Wealth فقد ساهمت أعماله بنسبة 10% و11% في الإيرادات التشغيلية للمجموعة وأرباحها، على التوالي.

وتمثل قطاعات الأعمال المختلفة لبنك الكويت الوطني ركائز أساسية للتنوع، حيث توفر ميزة تنافسية قوية وتعزز أرباح المجموعة بدرجة عالية من المرونة.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي موجودات المجموعة بنسبة 43% و22% على التوالي، ما يعزز من استراتيجية التنوع لدى المجموعة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال العام.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 37.7 مليار دينار كويتي كما في ديسمبر 2023، بنمو بلغت نسبته 3.7% مقارنة بديسمبر 2022.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 22.3 مليار دينار كويتي ونمواً بنحو 1.3 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 6.1% على أساس سنوي. ونمت قيمة القروض في كلا القطاعين التقليدي والإسلامي في الكويت، هذا بالإضافة إلى العمليات الدولية أيضاً.

وعلى صعيد ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد بلغت 21.9 مليار دينار كويتي بما يعكس نمواً قوياً بنسبة 8.8% على أساس سنوي. وواصلت المجموعة الاستفادة من نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة. وكما هو متوقعاً في ظل سيناريو ارتفاع معدلات الفائدة، لاحظنا تحولاً محدوداً من الودائع منخفضة التكاليف إلى الودائع لأجل خلال العام.

ويعكس استقرار قاعدة ودائع قطاع التجزئة لدى بنك الكويت الوطني التركيز المستمر على هذه النوعية من أنشطة الأعمال، مما يعزز قدرتنا الراسخة على الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة للمجموعة وقابليتنا على اجتذاب العملاء وقوة التصنيفات الائتمانية التي تتميز بها المجموعة.

وتشكل ودائع العملاء نسبة جيدة تبلغ 69% من إجمالي مزيج تمويل المجموعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى حفاظ المجموعة على مستويات جيدة من السيولة تتخطى المعايير الرقابية ومتطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للعام 2023 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

ونلاحظ تحسن معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 15.0% في مقابل 14.3% في العام 2022. كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.53% مقابل 1.48% في العام 2022.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 17.3% متخطياً الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 13.0% إلى 15.0% على التوالي، أي بمعدلات مستقرة مقارنة بالعام 2022.

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.38% مقابل 1.42% كما في ديسمبر 2022. وبلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 271% مما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني الرئيسي أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة وصول متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة كما في ديسمبر 2023 إلى 616 مليون دينار كويتي، أي أعلى هامشياً مقارنة بالمستويات المسجلة في ديسمبر 2022، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى نمو حجم التسهيلات الائتمانية.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، فإنه كما في ديسمبر 2023، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة بنحو 287 مليون دينار كويتي، مما يوفر احتياطي كبير للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي في العام 2023.

كما أسلفت الذكر، ساهم في تعزيز أداء بنك الكويت الوطني خلال العام 2023 عدة عوامل جوهرية من ضمنها ارتفاع معدلات الفائدة، وتحسن الأداء التشغيلي، وقوة الميزانية العمومية، وتوافر مستويات السيولة المريحة، ومتانة قاعدة رأس المال.

وعلى صعيد النظرة المستقبلية، فمن المرجح أن الظروف الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي تشهدها الساحة في الوقت الحالي، وإمكانية خفض أسعار الفائدة إلى جانب احتمال حدوث حالة من الركود، قد تؤدي إلى بيئة اقتصاد كلي أقل تحفيزاً للنمو. إلا أننا ما زلنا نحتفظ بموقف التفاؤل الحذر بأن البيئة التشغيلية العامة، على الرغم من التحديات التي تواجهها، ستظل مستقرة بشكل عام خلال العام 2024.

نتنقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للعام الجديد.

فعلى صعيد القروض، نمت قروض المجموعة بنسبة 6.1% خلال العام 2023. وبالنظر إلى الأوضاع الجيوسياسية السائدة في الوقت الحالي وبيئة الاقتصاد الكلي بصفة عامة، نتوقع أن يسجل النمو الإجمالي للقروض للعام 2024 نمواً متوسطاً في خانة الاحاد .

وننتقل الان لتغطية صافي هامش الفائدة. وكما أسلفنا الذكر، تحسن صافي هامش الفائدة في العام 2023 ووصل إلى 2.59% على خلفية الاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة ونمو حجم أنشطة الأعمال مقارنة بالعام الماضي. وتشير التوقعات بصفة عامة إلى أن البيئة الحالية لأسعار الفائدة المرتفعة ستصل إلى نهايتها، مع توقع خفض أسعار الفائدة بدرجات متفاوتة خلال العام 2024. كما نتوقع أيضاً احتدام المنافسة وبقاء تكلفة التمويل مرتفعة، على الرغم من قوة مزيج تمويل المجموعة بصفة عامة. وفي مثل هذه البيئة المنخفضة لأسعار الفائدة، تشير توقعاتنا بشأن صافي هامش الفائدة للعام 2024 إلى أنها ستظل مستقرة على نطاق واسع، بما يشابه أداء العام 2023 بأكمله.

أما نسبة التكاليف إلى الدخل فقد بلغت 36.6% في العام 2023. ونظراً لاستثمارات المجموعة المستمرة في الموارد البشرية والتقنيات الرقمية، من المتوقع أن تكون نسبة التكاليف إلى الدخل في حدود النطاق الأعلى لنسبة 30% خلال العام 2024.

وبلغت تكلفة المخاطر 36 نقطة أساس في العام 2023. كما أننا متفائلين بحذر بشأن استقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة، وبالتالي نتوقع أن تتراوح تكلفة المخاطر في نطاق 40-50 نقطة أساس. ومع ذلك، ونظراً لحالة عدم اليقين التي يمر بها الاقتصاد الكلي بصفة عامة، لن يكون من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن الإيرادات أو كفاية رأس المال. ونأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية. شكراً لحسن استماعكم. ونعود الآن إلى أمير.

شكراً للسيد عصام وشكراً لك سوجيت.

أمير حنا:

والشكر موصول لكم جميعاً على حضور المكالمة وحسن الاستماع، سنأخذ استراحة لبعض الوقت بينما تردنا الأسئلة حتى نقوم بتجميعها للإجابة عليها حسب موضوعها.

شكراً للجميع على انتظاركم معنا خلال تلك الاستراحة. سنبدأ في تلقي الأسئلة، وإذا كان لديكم المزيد من الأسئلة، فيرجى إرسالها من خلال المنصة.

السؤال الأول على الهوامش وأسعار الفائدة. ما هي نظرتكم إلى تقديرات الهوامش للعام 2024 في ظل حالة عدم اليقين بشأن توقيتات تغيير أسعار الفائدة، ما هي توقعاتكم للهوامش؟

سوجيت رونغي:

مع وصول سعر الخصم الحالي لدى بنك الكويت المركزي إلى 4.25% وبنك الاحتياطي الفيدرالي إلى 5.5%، فإن هناك توقعات متباينة عن وتيرة تخفيض أسعار الفائدة القياسية. وكما رأينا خلال دورة زيادة أسعار الفائدة، فإن أسعار الفائدة في الكويت لم ترتفع بنفس وتيرة الاحتياطي الفيدرالي. وفي ضوء هذه الحالة من عدم اليقين، فمن الصعب تحديد توجهات صافي هامش الفائدة بدقة خلال العام 2024. وبافتراض إجراء بعض التخفيضات في أسعار الفائدة، في فترات زمنية مختلفة خلال العام، يبقى صافي هامش الفائدة المتوقع مستقرًا إلى حد كبير، حيث بلغ متوسط صافي هامش الفائدة 2.59% خلال العام 2023 وسيظل عند نفس المستوى تقريبًا، بافتراض بعض التخفيضات في أسعار الفائدة خلال العام 2024.

ما هي توقعاتكم بالنسبة لاتجاه تكاليف الائتمان في العام 2024؟ وهل يمكننا أن نعتبر العام 2023 سنة أساس؟

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

مقارنة بالعام 2022، كانت المخصصات في العام 2023 عند مستويات طبيعية، حيث بلغ متوسط تكلفة المخاطر 36 نقطة أساس تشمل مخصصات محددة وعمامة، بما في ذلك المخصصات الاحترازية. ويمكننا أن نتوقع أن يكون العام 2023 سنة أساس جيدة لتوجه تكلفة المخاطر. ومع استمرار استقرار بيئة التشغيل العامة، يمكننا أن نتوقع تكلفة مخاطر تتراوح بين 40 و50 نقطة أساس للعام 2024.

لدينا سؤال عن قانون الإسكان، هل هناك مستجدات بشأن قانون الإسكان؟

أمير حنا:

عصام الصقر:

فيما يتعلق بقانون الإسكان، هناك تقدم حيث توجد بعض المناقشات الجارية التي تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتنقيح مشروع القانون ومعالجة تحديات العقار السكني. وما نراه يعد تقدماً كبيراً حتى الآن. لكن بالطبع، سيعتمد كل ذلك على الحكومة ومبادراتها. هناك إشارات للتعاون بين البرلمان والحكومة الجديدة. ومع تحقيق المزيد من التعاون، فأنا متأكد من أنه ستكون هناك آمال أكبر لرؤية المزيد من التقدم في كل من قانون الإسكان وكذلك قانون الدين العام.

هذا ما يأخذنا إلى السؤال التالي الذي تمت الإجابة عليه بشكل جزئي. ما هو رأيكم في الحكومة الجديدة والتطور الذي تشهده الساحة السياسية من حيث تأثيره على نمو القطاع المصرفي وتطورات المستقبلية.

أمير حنا:

عصام الصقر:

بطبيعة الحال، هناك الكثير من المؤشرات الإيجابية مع تعيين رئيس الوزراء الجديد وحكومته الجديدة. وكما تعلمون، فقد تقلد سمو الأمير الشيخ مشعل مقاليد الحكم بعد وفاة الأمير الراحل. وقد حدث بعض التقدم على صعيد تعيين رئيس الوزراء الجديد. كما أن التفاعل والتعاون مؤخراً بين البرلمان ومجلس الوزراء أمر إيجابي وسيؤدي إلى تحسين تنفيذ الكثير من الاستحقاقات المؤجلة، وخاصة المشاريع الضخمة التي نرى أنها ستمضي قدماً بمجرد وجود تفاهم أفضل بين الجانبين.

سؤال آخر حول صافي هامش الفائدة مع التطرق أيضاً إلى نمو القروض والودائع خلال العام 2024.

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

لقد أجبنا من قبل على الجزء المتعلق بصافي هامش الفائدة. بالنسبة لنمو القروض والودائع، جاء نمو القروض خلال العام 2023 بشكل رئيسي من الأنشطة المتعلقة بالشركات في الكويت وعلى مستوى فروعنا الخارجية. ولاحظنا خلال العام زيادة في الطلب الائتماني في الكويت وعلى المستوى الإقليمي وكذلك في الأسواق العالمية التي نتواجد بها. ومع ذلك، وبالنظر إلى مجموعة العوامل الجيوسياسية والاقتصاد الكلي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فقد قدمنا توجيهات بشأن نمو القروض بمعدل متوسط في خاتمة الأحاد للعام 2024 بأكمله. ويوجد لدى المجموعة مجموعة قوية ومتنوعة من التسهيلات الائتمانية المستقبلية، بما في ذلك المبالغ التي تمت الموافقة عليها بالفعل ولكنها في انتظار السحب، والتي ستدعم توجيهاتنا في هذا الشأن.

سؤال آخر حول نمو القروض، ما هي تعليقاتكم على نمو قروض التجزئة؟

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

كان نمو قروض التجزئة ضعيفاً بالنسبة للقطاع المصرفي بشكل عام خلال هذا العام، فمع المستويات الحالية لأسعار الفائدة، لا نرى أي حافز للعملاء للاقتراض. ومع بدء أسعار الفائدة في الانخفاض، نتوقع زيادة الطلب على قروض التجزئة. وسيعتمد كل ذلك على وتيرة تخفيض سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي.

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

ما هي توقعاتكم بشأن إيرادات الرسوم والعمولات ونسبة التكلفة إلى الدخل للعامين 2024 و2025؟
 حقق إيرادات الرسوم والعمولات للبنك معدلات قوية للغاية خلال العام، حيث كانت مدعومة بشكل جيد للغاية عبر مختلف المنتجات وخطوط الأعمال والمناطق الجغرافية. ونتوقع نموًا متوسطًا إلى مرتفعًا في خانة الأحاد لإيرادات الرسوم والعمولات خلال العام. وفيما يتعلق بنسبة التكلفة إلى الدخل، فقد استفادت هذه النسبة من ارتفاع مستوى الدخل في العام 2023. وسيتم تحديد اتجاهات الدخل في العام 2024 من خلال بيئة أسعار الفائدة في المستقبل. ومع ذلك، وأخذاً في الاعتبار بعض التخفيضات في أسعار الفائدة، نتوقع أن تكون نسبة التكلفة إلى الدخل في أعلى الثلاثينات خلال العام 2024.

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

لدينا بعض الأسئلة حول نسب الحسابات الجارية وحسابات التوفير، والتغيرات في اتجاهات الودائع، وحصّة الحسابات الجارية والتوفير من إجمالي الودائع وهل نتوقع المزيد من التحولات في اتجاهاتها.
 بنهاية العام 2022، كانت نسبة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير لدينا تقترب من نطاق 40% من إجمالي الودائع غير المصرفية. وشهدت هذه النسبة اتجاهًا هبوطيًا خلال العام 2023، حيث وصلت إلى مستويات منتصف الثلاثينيات من إجمالي الودائع غير المصرفية خلال الربع الأخير.
 من الصعب قياس سلوك العملاء نحو التحول إلى الودائع لأجل في هذا الوقت، حيث يعتمد الأمر على مدى استمرار بيئة أسعار الفائدة المرتفعة الحالية، ولكن بشكل عام لا نتوقع حدوث تحولات كبيرة من المستويات الحالية.

أمير حنا:

عصام الصقر:

هناك سؤال حول الإستراتيجية، ما هي خططكم لتوسعة الفروع في المملكة العربية السعودية وتوقعات نمو الأعمال هناك؟
 تواصل المجموعة تنفيذ استراتيجيتها بنجاح والتوسع في أسواق النمو بما في ذلك السوق السعودي الذي يعد عنصرًا رئيسيًا فيها، حيث نعمل حاليًا في المملكة من خلال 3 فروع في الرياض وجدة والمنطقة الشرقية ونهدف إلى التوسع في السوق السعودي على صعيد الخدمات المصرفية للشركات وإدارة الثروات، مستفيدين من الأسس القوية التي وضعناها في مجالات تلك الأعمال في المملكة، وبصفة خاصة في مجال إدارة الثروات.
 وعلى الصعيد العالمي، نقوم أيضًا بتنفيذ استراتيجيتنا للتواجد في الأسواق الرئيسية مع التركيز بشكل أكبر على دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الأسواق الدولية الأخرى التي نتواجد بها.

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

هناك بضعة أسئلة حول التغييرات المتوقعة في النظام الضريبي وتأثيرها خلال العام 2025.
 تجدر الملاحظة إلى أن الآثار المترتبة على ضرائب الدخل ضمن الركيزة الثانية تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم 9 من الإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية السنوية للعام 2023.
 ولإعطاء خلفية، فموجب الركيزة الثانية، البيانات متعددة الجنسيات التي تتجاوز إيراداتها 750 مليون يورو مسؤولة عن دفع ضريبة دخل الشركات بمعدل فعال لا يقل عن 15%. وقد انضمت البلدان التي تعمل فيها المجموعة إلى الإطار الشامل، بما في ذلك الكويت التي أصبحت جزءًا منه في نوفمبر 2023.
 وتتوقع المجموعة أن تكون ملتزمة بنظام "الحد الأدنى العالمي من الضرائب" بموجب الركيزة الثانية اعتباراً من العام 2025. وفيما يتعلق بالكويت، تستعد وزارة المالية لتقديم قانون ضرائب الشركات بشكل ما أو بأخر. ومنتظر تفاصيل هذا القانون وسنرى مسودته التي أعدتها الوزارة.
 ونتوقع أن تتماشى المسودة مع متطلبات الركيزة الثانية، بمعدل ضريبة فعلي قدره 15%. والهدف المتوقع من هذا التوافق هو عدم خسارة الكويت لعائدات الضرائب لصالح دول أخرى ابتداء من العام 2025.
 هل تتوقعون المزيد من انخفاض قيمة الشهرة المتعلقة ببنك الكويت الوطني-مصر؟ وما هي التوقعات بشأن تكاليف التشغيل التي زادت بنسبة 10% خلال العامين 2021 و2023؟

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

لقد أجبنا من قبل على السؤال المتعلق بتكاليف التشغيل. وفيما يتعلق بالشهرة، فقد قمنا بشطب كامل المبلغ المتعلق باستحواذنا على بنك الكويت الوطني - مصر، وبالتالي لن يكون هناك أي مخصصات انخفاض للقيمة في المستقبل على ذلك الحساب.

أمير حنا:

لدينا أسئلة مكررة حول الهوامش والضرائب. سنتوقف مرة أخرى لمدة 20 ثانية لحين ورود المزيد من الأسئلة. تلقينا المزيد من الأسئلة، السؤال الأول عن حجم حساب القروض والودائع بالدولار الأمريكي من إجمالي محفظة القروض وإجمالي الودائع؟

سوجيت رونغي:

تشكل القروض والودائع غير المصرفية بالعملة الأجنبية ما بين 35% إلى 45% تقريباً من الإجمالي وجزء كبير منها مقوم بالدولار الأمريكي.

أمير حنا:

لدينا سؤال عن رأس المال. هل يمكنكم توضيح المستوى المستهدف ل CET 1؟ وما هي المستويات المرضية لكم خلال العام 2024؟ هل يمكنكم أيضاً الحديث عن خطط الإصدار الخاصة بكم لهذا العام لكل من السندات من الدرجة الأولى وسندات الاستدامة والسندات المساندة؟

سوجيت رونغي:

فيما يتعلق بنسبة إجمالي رأس المال، يهدف البنك مع نهاية العام إلى الحفاظ على احتياطي يتراوح بين 1.5% إلى 2.0% بما يتجاوز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابية والبالغ 15%؛ حيث نستهدف معدل كفاية رأسمال يتراوح بين 16.5% و 17%. ونتوقع بعض المرونة في الحدود الدنيا لنسب CET1 والشريحة الأولى من رأس المال (Tier1)، ولكننا نتوقع أن تكون أعلى في حدود 1.5% فوق الحد الأدنى الرقابي في نهاية العام.

أمير حنا:

هناك بعض الأسئلة حول كيفية هيكله منتج قانون الرهن العقاري الجديد وتفصيله. من السابق لأوانه الحديث عن ذلك، وليس لدينا تفاصيل حتى هذه اللحظة.

هناك سؤال أيضاً عن المشاريع. هل هناك تحسن في عقود المشاريع الجديدة؟ وكيف ترون عقود المشاريع في العام 2024؟

عصام الصقر:

كما سبق أن ذكرت في كلمتي الافتتاحية، فقد شهد العام 2023 أفضل أداء في عقود المشاريع خلال السنوات الأخيرة.

وبلغت قيمة عقود المشاريع خلال العام 2023 أكثر من 2.5 مليار دينار كويتي. وفي هذه الأثناء، وبسبب تراكم المشاريع منذ فترة الجائحة وضعف سوق المشاريع في سنوات ما بعد الجائحة؛ فإن العام الماضي يمثل انتعاشاً جيداً.

وتضاعفت قيمة عقود المشاريع ثلاث مرات تقريباً على أساس سنوي في العام 2023 لتصل إلى المستويات التي ذكرناها سلفاً.

وهناك تفاؤل هذا العام بأن قيمة عقود المشاريع ستتضاعف في العام 2024، حيث تشير التوقعات إلى أن قيمة عقود المشاريع تتجاوز 5-6 مليارات دينار كويتي، خاصة في قطاع الطاقة والنفط.

ومع تعيين الحكومة الجديدة، فنحن متفائلون بأنها ستظل ملتزمة بتسريع وتيرة اسناد المشاريع في مختلف القطاعات.

أمير حنا:

إلى هنا نأتي إلى ختام مكالمة اليوم بعد الإجابة على جميع ما وردنا من أسئلة.

لقد كانت قائمة الأسئلة شاملة لمختلف الموضوعات، وكما جرت العادة، في حال وجود أي أسئلة للمتابعة أو الحاجة لمزيد من التفاصيل، يرجى إرسال استفساراتكم لنا على عنوان البريد الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين بالبنك وسنقوم بالرد عليها في أقرب وقت.

نشكركم على حضور مكالمة اليوم وحسن الاستماع.

والآن عودة إليك إيلينا.

شكراً لك أمير.

إيلينا سانشيز:

شكراً لإدارة بنك الكويت الوطني على العرض التقديمي اليوم والإجابة على الأسئلة، والشكر موصول لكم جميعاً على الانضمام إلى المكالمة. مع تمنياتنا لكم بيوم سعيد.